الآفاق الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة فى كلٍ من مصر والبرازيل

أ.د.صبرى أحمد أبوزيد أ.د.محمد كمال صابر
محمد الأمين عبد الرحمن

المستخلص :

يمر الاقتصاد المصري بفترة حرجة، في وقت تحول البلاد إلى الديمقراطية٠رغم أثار عدم الاستقرار على مدى الثلاثين سنة الماضية مع تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، حيث تحظى المطالب السياسية بالأسبقية٠ ومحاولات إنعاش الاقتصاد منذ انتهاج سياسة الانفتاح- "الباب المفتوح" في منتصف سبعينيات القرن الماضي٠ وساهمت برامج الإصلاح المتعاقبة في تفشي الفقر الذي كان بمثابة محرك ثورة عام٢٠١١م٠ كما طلب من الحكومة الانتقالية بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة انتخاب البرلمان والرئاسة، وتلبية المطالب الشعبية، مما أدي إلى زيادة العجز نتيجة استمرار سياسات توسع الإنفاق العام مع تزامن مرحلة التحول مع الانكماش في الاقتصاد العالمي في مجال الاستهلاك المحلي، والاستثمار، والسياحة وغيرها٠وأن تحقيق فرص التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من تجربة البرازيل التنموية .

Abstract:

The Egyptian economy is going through a critical period, at a time when the country is transitioning to democracy, despite the effects of instability over the past thirty years with the implementation of economic reform, where political demands take precedence, and attempts to revive the economy since the adoption of the “open door” policy in the mid-1970s. The successive outbreak of poverty, which was the engine of the revolution in 2011, also asked the transitional government led by the Supreme Council of the Armed Forces to elect parliament

and the presidency, and meet popular demands, which led to an increase in the deficit as a result of the continuation of the policies of expanding public spending with the phase of transformation coinciding with the downturn in the global economy in the field of Domestic consumption, investment, tourism, etc., and achieving sustainable development opportunities by benefiting from Brazil's development experience

أن الفكر الاقتصادى - النظرية الكينزية يصلح للقضاء على الأزمات المالية فى مصر مثلما نجح فى انتشال الاقتصاد الغربى من الكساد العظيم عام ١٩٢٩ فى اوربا، ومروراً بعقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات، ونتج عجز السيولة المالية بالأسوق لمواكبة الطلب المتزايد لحماية السوق من انهيار الاستثمار ، فزاد الفقر والمرض:
أولاً: مشكلة الدراسة : ظهرت التنمية المستدامة عام١٩٧٢ لتلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها فى ظل استمرار تفاعل الإنسان مع البيئة بالعلم والتكنولوجيا لتطويعهم لخدمة وإشباع حاجاته الأساسية.
ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف إلى رصد آثار التحولات الاجتماعية والبيئية، وبعض الظواهر السلبية كالفوضى وزيادة الفقر والمرض والأمية وعلاجهم بزيادة التنمية.
ثالثاً:أهمية الدراسة: تخضع إشكالية التنمية والبيئة إلى مزيد من تحليل ودراسة" فرص تحقيق التنمية المستدامة ، كى تعطينا الأمل فى وصف العلاج المناسب للمشكلات الاقتصادية، فى ضوء النتائج الإيجابية لتجربة دولة البرازيل التنموية.
رابعاً: حدود الدراسة :أن تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب الفترة المدة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠، مع إجراء المقارنة بين كلٍ من مصر والبرازيل للتشابه بعض الظروف.
خامساً: فروض الدراسة: تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فروض تم تحديدها على ضوء أهداف الدراسة، ورفع معدل النمو بما يفوق معدل نمو السكان، وتتمثل الفروض فى:
ما هى فرص تحقيق التنمية المستدامة على إثر التحولات الاقتصادية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ورؤية ٢٠٣٠وتم اختيار وقياس ثلاثة أهداف لتوافر

بياناتها، وشمولها على الغايات، والفرض الرئيسى دراسة أثر التنمية المستدامه على التحولات الجارية فى مصر والبرازيل (٢٠٠٠ /٢٠٢٠)، ولإثبات الفرض ،يتطلب إثبات وجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الأنفاق على التعليم والصحة والفقر ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي(GDP) .

سادساً:منهج الدراسة:تعتمد على المناهج البحثية، مثل المنهج الاستنباطي (التجريدي، النظري) الذى يظهر الحقائق لتوفير معلومات رقمية تُساعد في فهم المُتغيِّرات البحثية، وكذلك المنهج التاريخى من خلال استقراء للواقع الاقتصادي بوثائق تاريخية، مع التحليل الإحصائى لقياس الكميات والعلاقة بين الظواهر المختلفة.

سابعاً: الدراسات السابقة : تعانى المكتبات من نقص مراجع عن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، ولعمومية تدخلها في العلوم النظرية والعملية لحداثتها.

ثامناً: خطة البحث : وسوف نتناول الآفاق الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة فى كلٍ من جمهورية مصر العربية وجمهورية البرازيل الاتحادية، وذلك كمايلى:

المبحث الأول: التحولات الاقتصادي فى جمهورية مصر العربية.

أولاً: تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠م.
ثانياً: تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤م.٠
ثالثاً: تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠م.
رابعاً: الاقتصاد المصرى وجائحة كورونا-كوفيد-١٩ (الآثار: السلبية – الايجابية)٠

المبحث الثانى: التحولات الاقتصادي فى جمهورية البرازيل الاتحادية.

أولاً: مراحل تطور اقتصاد البرازيل خلال ثلاثة عقود .
ثانياً: تطور اقتصاد البرازيل خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١م٠
ثالثاً:تطور اقتصاد البرازيل خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠م٠
رابعاً: الدروس المستفادة من تجربة البرازيل الاقتصادية.

المبحث الأول

التحولات الاقتصادي فى جمهورية مصر العربية

مقدمة:

الاقتصاد المصري من أقدم اقتصاديات العالم حيث بدأ بالزراعة والتبادل التجاري. ومر بمراحل تطور منذ ثورة يوليو ١٩٥٢. وبدأ الإصلاح الاقتصادي بإنهاء الإقطاع وتطور مركزياً في مجالات عدة، وتم الإنفتاح من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ فزادت وتيرة جذب الاستثمارات الأجنبية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

بالرغم من المستوي العالي نسبيًا للنمو الاقتصادي، ظلت ظروف الفقراء المعيشية في تدهور، وقد ساهم في أنفجار الاضطرابات في يناير ٢٠١١، وتراجعت مصر عن الإصلاحات الاقتصادية، وزاد الإنفاق الاجتماعي لمعالجة هذه الاضطرابات، ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي تسببت فى بطء النمو الاقتصادي، وكانت السياحة، والصناعة التحويلية، والبناء من بين القطاعات الأكثر تضررا . وأسرعت الحكومة فى خفض احتياطي النقد الأجنبي إلى ٥٠٪ عام ٢٠١١ /٢٠١٢ لدعم الجنية المصري، نتيجة عدم توفر المساعدات المالية الخارجية، ولفشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض بـ٤.٨ مليار دولار، وعانت مصر عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض عوائد السياحة بعد تحطم الطائرة الروسية مما دفعها الحصول على قرض بـ ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي لثلاث سنوات، وبلغت الديون الخارجية بـ٥٥.٧مليار دولار بدل من ٣٤ مليار دولار٢٠١١ واستطاعت جذب ٦.٥مليار دولار استثمارات اجنبية عام ٢٠١٦، وتم تقسيم فترات الدراسة بناً على مراحل تطور الاقتصاد، كمايلى:

أولاً: تطورالاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠م.
ثانياً: تطورالاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤م.

ثالثاً: تطورالاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠م.
رابعاً:الاقتصاد المصرى وجائحة كورونا- كوفيد-١٩(الآثار: السلبية – الايجابية)

أولاً: الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠٠٥إلى ٢٠١٠م:

الاقتصاد المصري من أقدم الاقتصاديات حيث بدأ بالزراعة والتبادل التجاري ومر بمراحل عديدة مثل الاقتصاد الراسمالي والاشتراكي واقتصاد الحرب وتطبيق خطط خمسية وتخطيط قومى شامل والإنفتاح الاقتصادى والخصخصة،،، كما يلى:

المرحلة الأولي : منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ ، وتدخلت الدولة في النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع الموارد، ومنها قانون الإصلاح الزراعي(١٩٥٢/٩) والتصنيع، والاستثمار في شركة الحديد والصلب ١٩٥٤، ثم تأميم قناة السويس ١٩٥٦والتخطيط عبر لجنة التخطيط القومي ١٩٥٧بدلا من مجلس الانتاج القومي.

المرحلة الثانية: بدأت في ١٩٦٠حتى عام ١٩٦٦، وأهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، والبدء بخطة خمسية شاملة ١٩٦٠ – ١٩٦٥- تحديد الأجر- العلاقة بين المالك والمستأجر، وحققت نمو بلغ ٣٨%.

المرحلة الثالثة: منذ عام ١٩٦٧"إقتصاد حرب" لعجز تمويل الخطة، سياسات لتحرير سيناء، فزاد الانفاق العسكري من ٦% إلى١٠% ١٩٦٧ثم٢٠%عام ١٩٧٣.

المرحلة الرابعة: بدأت مرحله الانفتاح الاقتصادي١٩٧٤ وإحداث تحول في النظم والسياسات ومنها التحول من التخطيط الشامل، إلى برامج سنوية وخطط متحركة.

المرحله الخامسه: بدأت من ١٩٨٢حتى ١٩٩٠بالتخطيط القومي الشامل،وجذب الاستثمار، وعقد المؤتمر الاقتصادي فبراير ١٩٨٢ لتحديد مسيرة التنمية واتفق علي خطط خمسية لبناء بنية أساسية قوية وجدولة الديون، والتحول نحو اقتصاد السوق، والقطاع الخاص، والإبقاء على دور الدولة في استقرار الأسعار والعدالة والتصنيع .

المرحلة السادسة: بدأت من ٢٠٠٦- مرحله الصادرات والتصنيع للتصدير٠ ومثّلت الزراعة١٥% من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٧، بدل ١٧% عام ٢٠٠٠، مع ٣١% من القوى العاملة ونحو٩٥%للاستهلاك المحلي ونتج ٢٠% نقد أجنبي٠ وتراجع إنتاج وتصدير القطن، ولازالت مستورداً للأغذية بـ٥٠% و٧٠% محاصيل .

المرحلة السابعة:الخطة الخمسية ٢٠١٢/٢٠٠٧، تحقق نمو سنوي ٨% وخفض التضخم إلي ٥ %٠وموازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨بلغت ٢٦٧مليار جنيه،وارتفاع الايرادات نحو١٨٠ مليار جنيه والضرائب ١١٤مليار جنيه، وايرادات غير ضريبية بـ ٦٦ مليار جنيه وضريبية المبيعات ٣٩ مليار جنيه، الجمارك بـ ١٠ مليار جنيه لزيادة الواردات وزادت الأجور بـ ٥٢ مليار جنيه وارتفع الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى ٥٨ مليار جنيه وبلغ العجز الكلى بين ٩.٢% إلى ٧.٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وتم مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في التنمية، والاصلاح المؤسسي والإداري.

***مرحلة الاصلاحات التشريعية**: تشمل تعديل التشريعات المالية والاقتصادية كمايلى:
١. الضرائب على الدخل: تعكس فكراً جديداً في التعامل مع الممولين حيث تساهم في خفض الشرائح وتوفير الإعفاءات والمصالحة وخفض نقل التكنولوجيا، لتفعيل العدالة.
٢.ضريبة القيمة المضافة:التوسع في الخصم على مدخلات الإنتاج لتنمية الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعفاء سلع،وخدمات الخاصة بالفقراء ومحدودى الدخل.
٣.الضريبة العقارية: تحصل بالتقدير الخماسى طبقا للقانون رقم٢٠٦لسنة٢٠٢٠م.
٤.التعريفة الجمركية:خفضهابـ٢٥%على السلع لتخفيف الأعباء وتشجيع الاستثمار.
٥. توقيع اتفاقية مع دول"الافتا" للتجارة الحرة تتضمن إلغاء جميع الرسوم الجمركية.
٦. قانون تنظيم الصناعة: للحفاظ على استقرار الهيئات والمصالح والمرافق العامة.
٧. قانون تفضيل المنتجات المصرية:فى العقود الحكومية عام٢٠١٥بدل المستوردة.
٨. قانون الثروة المعدنية: للاستغلال الأمثل للمناجم والمحاجر والملاحات وجذب الاستثمارات، وتوفير العملة الأجنبية وصب العائد فى الخزانة لخلق القيمة المضافة.
٩. قانون الاستثمار: تضمن حوافز عامة، وخاصة، وإعفاء عقود تأسيس الشركات.

١٠. نشاط التأجير التمويلى:لتشجيع المشروعات الصغيرة، وجذب الاستثمارات لدعم الإصلاح الاقتصادى، وتشجيع النشاط التأجير التمويلي، مع معالجة السلبيات .
١١.تعديل قانون المحاكم الاقتصادية:للمنازعات المالية والاقتصادية وغسل الأموال، والتقاضى الإلكترونى، وغسل الأموال، والتمويل متناهى الصغر، وتقنية المعلومات.

ثانياً: الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠١١إلى ٢٠١٤م:

تدهور الاقتصاد بسبب انخفاض ايرادات السياحه، وهروب المستثمرين، ورجوع العمالة من الدولة مثل ليبيا والعراق، حيث أثر ذلك سلباً عام٢٠١١، فانخفض الاحتياطى والنمو، وارتفعت الاسعار، مما آدى إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولى لمواجهة الازمة فى مصر، وفى مايو عام٢٠١١، أثبت معهد التخطيط القومى بأن الخسائر بلغت٣٧ مليار جنيه لتوقف الشركات والمصانع، وانخفض معدل التصدير، وقيمة تحويلات المصريين فى الخارج، وانهيار قيمة الجنيه وتعثر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وارتفاع الفقر إلـ ٧٠% ولإنكماش الناتج المحلى الإجمالى بـ ٤.٢ %، وتراجع السياحة بـ٣٣ % والصناعات التحويليه بـ ١٢ %، والتشييد والبنا ٩ % والنقل ٩.٧ %، وبلغت خسائر البورصه نحو٨١ مليار جنيه بسبب عدم تدفق الاستثمارات، وعجز ميزان المدفوعات بـ ٨ مليار دولار، كما صدر تقرير وزارة الماليه المصريه فى يونية بان معدل نمو(GDP) انكمش بالسلب بنحو- ٤,٢% فى الربع الثالث عام٢٠١١م، نظراً لتراجع السياحه، والصناعه التحويلية والمشروعات البترولیه والأنشطه العقاريه والنقل والتخزين والتجارة وارتفاع معدل الإفلاس بين الشركات والأفراد (ينابر/ مايو٢٠١١) بـ ٢٤ % وخسارة البورصه بـ ٨٨ مليار جنيه (١٥ مليار دولار) فى"سته"شهور، وخسائر مؤشر اسهم الشركات الصغيره والمتوسطه بـ١٣%، بخلاف خسائر الشركات٠ونقص السيوله بعد خروج المستثمر الاجنبى بعد أحدث سيناء (أغسطس٢٠١١) وهبوط دخل بقناة السويس والبورصه٠وبلغ احتياطى النقد الأجنبى ٣٦مليار دولار، وعجز الموازنه١٣٠مليار جنيه (٩.٥% من الناتج المحلى)، وارتفاع الديون الخارجيه بـ٣٤.٨ مليار دولار،

*ارتفاع الدين العام في يونيو ٢٠١٣ نحو ١٦٤٤مليار جنيه، والدين الداخلي نحو١٤٤٤ مليار جنيه والخارجي بلغ ٤٣.٢ مليار دولار، وبلغ الناتج المحلى الإجمالي١٧٥٣ مليار جنيه، وبلغ نمو الاقتصاد بـ ٢.١%، وهو يقل بنسبة ١.٠% عن معدل النمو الذي تحقق خلال فترة حكم المجلس العسكري عن عام٢٠١٢ م. *تحيقق عجز في الميزانية فى أبريل ٢٠١٣ بلغ ١٩٧.٥ مليار جنيه، وارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة ١٥ إلى ٢٠ %، وكذلك ارتفاع معدل البطالة إلى ١٣.٢% خلال الربع الأول عام ٢٠١٣، كما ارتفع سعر الدولار من ٦ جنيهات إلى ٩جنيهات في نوفمبر ٢٠١٢ قبل أن يعود إلى٧,٣٠ فى يناير ٢٠١٣ . *تضررت السياحة التي كانت تدرّ١٥ مليار دولار سنويا، وتراجع الاستثمارات إلى أكثر من ٤٠%، وأدت الأزمة الاقتصادية إلى انتقاد مؤسسات الدعم الدولية - صندوق النقد الدولي- جراء توقف النمو وتراجع احتياطي النقد الأجنبي، الذي خفض الاقتصاد، وأبدى صندوق النقد استعداده لدعم برنامج لحماية الأسر الفقيرة، وفي٣٠ يونيو ٢٠١٣م، تم العمل على تصحيح الاوضاع رغم بروز صعوبات بمؤشرات تعافي الاقتصاد، ورغم أن معدل التضخم بلغ ١٣% فى نوفمبر مقارنة مع ١٠.٤% في أكتوبر، وقامت وزارة المالية فى ٢١ أكتوبر بوضع خطة بصرف ٢٩.٦ مليار جنيه لتحفيز الاقتصاد، كما تم التخطيط لتطبيق الحد الأدنى للأجور بنحو ١٨ مليار جنيه سنويا وكان صندوق النقد الدولي قد علّق قرضا لمصر بقيمة ٤.٨ مليار دولار عقب ثورة ٣٠ يونيو برغم حصول مصر على مساعدات مالية من بعض الدول العربية بلغت ١٥.٩ مليار دولار، وأعلن زيادة الاستثمارات الحكومية عام ٢٠١٣- ٢٠١٤ بنحو ٣٥% لتصل إلى إجمالى ٨٥ مليار جنيه.

* أستهداف استثمارات حكومية بقيمة ٦٣ مليار جنيه، وتمت زيادة المبلغ إلى ٨٥ مليار جنيه، ثم أعلن مجلس الوزراء في سبتمبر ٢٠١٣، زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالجهاز الإداري إلـ ١٢٠٠ جنيه أعتباراً من ٢٠١٤، بالإضافة إلى علاوة استثنائية بـ ١٠% لأصحاب المعاشات، ورغم ذلك ارتفع معدل البطالة إلى ١٣.٤% بدل نسبة ٨.٨% عام٢٠١٠، كما ارتفع معدل التضخم السنوي إلى ١٤.٢%، كما

وصل الدين الخارجي إلى ٤٣.٣ مليار دولار، وفي المقابل هبط الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري منذ٣٠ يونيو، خلال العطاء الاستثنائي الذي طرحه البنك المركزي ١.٣مليار دولار للبيع فى سبتمبر٢٠١٣بهدف تغطية تمويل استيراد بعض السلع الاستراتيجية، رغم التخريب والعنف في سيناء وبعض المحافظات، مما تسببت في هبوط السياحة، كما رصد الجهاز المركزي للإحصاء بأن عدد السائحين فى أكتوبر ٢٠١٣، بلغ٥٥٩ ألف سائح، مقابل ١.٢ مليون سائح فى أكتوبر ٢٠١٢ *أن معدل نمو الاقتصاد المصرى وصل إلى ٢.٩% فى ٢٠١٤/٢٠١٣، وفي عام ٢٠٠٩، احتلت مصر المرتبة الـ ٥ على مستوى أهم اقتصادات الشرق الأوسط، في حين احتلت المرتبة إلـ ٨عام ٢٠١٣، والمرتبة الـ ٩ عام ٢٠١٤ ٠ وسوق الطاقة المصري المضطرب الذى يعتمد على الأسعار المدعومة، وتلاحظ وجود بعض الشركات العالمية النفطية لا ترغب في استثمارات جديدة، حيث أن مصر مدينة لها بمبلغ ١.٢ بليون دولار، منها ٠.٥ بليون دولار متأخرات سنوات سابقة. - دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ يناير ٢٠١١م، في صورة شحنات نفطية ومنح وودائع بالبنك المركزي المصرى (١٢ مليار دولار)٠

*كما سارعت معظم دول العالم، بتقديم مساعدات مالية لدول الربيع العربي، لدعم الاقتصاد والخروج من الأزمة المالية المصاحبة للاضطرابات السياسية. *قدمت السعودية حزمة مساعدات بـ ٣.٧٥مليار دولار، كوديعة بالبنك المركزي المصري، ومشاريع تنموية، وعينيةألف طن متري من الغاز الطبيعى، وقدمت الإمارات ٣ مليار دولار- قروض ودائع ومنح- فكانت الزيادة الأولى في أبريل ٢٠١٢ بـ ١٠٠ مليون دولار ليرتفع الاحتياطي ١٥.٢مليار دولار .ثم وبعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣بدأت الحكومة عملها بحزمة مساعدات بلغت ١٢مليار دولار من السعودية (٥ مليارات دولار)، والإمارات (٤ مليارات دولار) والكويت (٣مليارات دولار) و٥٠% من المساعدات في شكل منح نقدية لا ترد وعينية مثل مشتقات النفط والغاز الطبيعى، وتسلمت ٧ مليارات، كما أودعت السعودية ٢ مليار دولار للبنك المركزي فى مارس إضافة إلى منح عينية بـ مليار و٦٠٠ مليون دولار، ووضعت الإمارات٢مليار دولار بالبنك

المركزي المصرى، وقدمت منحاً نقدية بمليار دولار، إضافة إلى منح عينية تقدر بـ مليار و٢٠٠ مليون دولار؛ لتبلغ ٤ مليارات و٢٠٠ مليون دولار،وقدمت الكويت منحة بـ ٢ مليار و٧٠٠ مليون دولار، بمعدل ٢ مليار دولار ودائع بالبنك المركزي المصرى، و٧٠٠ مليون دولار أمريكى منحاً عينية، وقدمت قطر منحاً عينية بـ٢٠٠ مليون دولار- وقود، بوتاجاز- قبل منتصف عام ٢٠١٤م، لتفادي حدوث اختناقات في محطات الوقود، وللحد من انقطاع الكهرباء، ولخفض عجز الموازنة إلى١٠% عام ٢٠١٤، وزيادة نمو الناتج المحلي إلى ٥.٣% قبل عام ٢٠١٤ بدلاً من ١.٢% فى يونيو ٢٠١٣م ، فزاد الاحتياطي النقدي الأجنبي من ١٤.٩ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٣م إلى١٧.١مليار دولار- يناير عام ٢٠١٤، لتحسين معدل النمو الاقتصادى.

ثالثاً: الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠١٥إلى ٢٠٢٠م:

ولقد حقق الاقتصاد المصرى أعلى معدل نمو فى الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠،مع استمرار تحسن الأداء ونجاح تطبيق سياسات برنامج الإصلاح منذ٢٠١٦، حيث ارتفع معدل النمو إلى ٥.٦% عام ٢٠١٩ بدل بـ ٥.٣% عام ٢٠١٨، و٤.٢% عام ٢٠١٧، ، واحتلت المرتبة الـ/ ٤ عام ٢٠١٦ والمرتبة الـ /٢ عام ٢٠١٧م، ليستمر معدل النمو في الصعود لتحتل المرتبة الأولى باقتصادات الشرق الأوسط أعوام ٢٠١٨- ٢٠١٩-٢٠٢٠م، كما أن معدل نمو الاقتصاد المصري حافظ على تحقيق مستوى أعلى من متوسط النمو العالمي منذ عام ٢٠١٥، وسجل ٥.٦%، في حين بلغ متوسط النمو العالمي ٢.٩% عام٢٠١٩، كما سجل معدل النمو ٥.٣% عام ٢٠١٨ مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي سجل ٣.٦% خلال عام ٢٠١٨، أما في عام ٢٠١٧م، فسجل معدل النمو في مصر ٤.٢%، مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي سجل ٣.٨%. كما سجل معدل النمو في مصر ٤.٣% عام٢٠١٦، مقارنة بمتوسط النمو العالمي (٣.٤%- ٤.٤%) عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ٣.٥% لمتوسط النمو العالمي، ومستهدف تسجيل معدل النمو نحو ٦% عام ٢٠٢٠، مقارنة بمتوسط النمو العالمي بنحو ٣.٣% عام٢٠٢٠م٠ وقد تصدرت مصر عن عام ٢٠٢٠ وللعام الثالث

ارتفاع النمو مع أهم اقتصادات الشرق الأوسط وسجل ٦% "مستهدف"والعراق بنمو ٥.١%، واحتلت المركز الثاني عام ٢٠١٧ وسجل النمو ٤.١%، وفي المقابل انكمش الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بـ ٠.٧%، تليها العراق بـ ٢.٥%،واحتلت"مصر" المرتبة الأولى عن عام ٢٠١٨ بمعدل نمو ٥.٣%.

= أعلنت المؤسسة الدولية - صندوق النقد الدولى تقرير مراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادى، وأبرزت عدة مؤشرات إيجابية حول أداء الاقتصاد وتوقعات خلال عام ٢٠١٩–٢٠٢٠، لبرنامج الإصلاح الاقتصادى لمصر: أن معدل النمو بلغ ٥.٩% متوقع لمصر، مقارنة بـ٥.٥ % عام ٢٠١٨م، و ١١.٢ مليار دولار تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر متوقعة خلال عام ٢٠١٩ – ٢٠٢٠، مقارنة بـ٩.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ،كما تراجع معدل التضخم إلى ١١ % عام٢٠٢٠ مقارنة بـ١٥ %عام ٢٠١٩م * توقع صندوق النقد الدولى أن يسجل الناتج المحلى الإجمالى ٦.٤٥٨ تريليون جنيه فى عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ٥.٤١٤ تريليون جنيه عام ٢٠١٩م٠ * من المتوقع ارتفاع رصيد احتياطى النقد الأجنبى للبنك المركزى إلى ٤٥.٤ مليار دولار بنهاية عام٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٤.٩ مليار دولار عام٢٠١٩ * أنخفاض متوسط معدل البطالة إلى ٨.٣% فى عام٢٠١٩-٢٠٢٠ مقارنة بـ٩.٦% نسبة متوقعة خلال الفترة منذ عام ٢٠١٨م حتى عام ٢٠١٩م. وتوقع صندوق النقد الدولى، أرتفاع عدد السكان إلى ١٠١.٥ مليون نسمة عام٢٠١٩-٢٠٢٠، مقارنة بـ٩٩.٢ مليون نسمة فى عام ٢٠١٨ – ٢٠١٩م،واستمرت مصر في تصدر معدلات نمو أهم اقتصادات الشرق الأوسط خلال عام٢٠١٩م، لتسجل ٥.٦%، تلتها العراق بمعدل نمو ٣.٤%.

وهذه مؤشرات إيجابية باشادة البنك الدولي على استمرار مصر في قيادة النمو للناتج المحلي بالشرق الأوسط وأفريقيا، في ظل تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي كما أشار صندوق النقد الدولي إلى تصدر مصر لمعدلات النمو لاقتصادات المنطقة٢٠٢٠، كما أكدت الأمم المتحدة على تسجيل معدل نمو قوي٢٠١٩م، وسيستمر بفضل تحسن الأداء حتى عام ٢٠٢٠، وطالب البنك الأروبى بإعادة التنمية مدفوعاً بارتفاع صافي

الصادرات والاستثمار لتلقي سيولة دولارية بـ ١٤ مليار دولار حتى فبراير ٢٠١٧، *طلب قرض بـ ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي٢٠١٦ بسبب ارتفاع الديون الخارجية بـ٥٦ مليار دولار بدل ٣٤ مليار دولار قبل٢٥ يناير. واستطاعت جذب ٦.٥مليار دولار كاستثمارات أجنبية ٢٠١٦ ، وفي نوفمبر عام ٢٠١٩ أصدرت وزارة المالية سندات دولية بـ ٢ مليار دولار بقيم مصدرة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار-٤سنوات-، ومليار دولار-١٢عام-، و٥٠٠ مليون دولار-٤٠عام -، وبعائد يقل عن السائدة بالسوق الثانوى للسندات الدولية المصرية، وزاد اكتتاب المستثمرين وتخطى ١٥ مليار دولار، ونجحت في الرجوع إلى سوق السندات الدولية للمرة الثالثة٢٠١٩، لتستفيد من الأوضاع الإيجابية وتغطى جزءًا من تمويل٢٠٢٠، بـ ٥ مليارات دولار وتحدد سعر صرف العملة المحلية بسلة العملات - دولار ويورو. وتم أرساء الشمول المالى وتثبيت العمالة، والسحب والتوريد بكروت الفيز، وتنشيط السوق، وأدرجت مشروعات قومية بخطة ٢٠٢١ /٢٠٢٢، كأنفاق ومونوريل، وإنشاء جامعات تكنولوجية وأهلية، واستكمال نظام التأمين الصحي الشامل وبرنامج التحول الرقمى.

رابعاً:الاقتصاد المصرى وجائحة كورونا- كوفيد-١٩ (آثار:سلبية.ايجابية)

شكل فيروس كورونا المستجدة (كوفيد -١٩) وهو من أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي (٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١)، ويمثل"كورونا"وضعاً خاصاً بين الأزمات العالمية السابقة التي عادة ما تكون أزمات مالية وائتمانية تنتقل بدورها إلى القطاع الحقيقي أما أزمة كورونا فتهدد المورد البشري بصورة مباشرة، ومن ثم فإنه يعد الأخطر على الاقتصاد العالمي وتتطلب سياسات مختلفة لمواجهتها٠إلا أن مصر تعد آمنة من وقع أزمة كورونا المباشر في ضوء الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الحكومة، إلا أنه لا يمكن التنبؤ بسرعة انتشار فيروس كورونا في الفترة القادمة، وقد تم توضح تأثير الفيروس على العديد من القطاعات الأنتاجية والخدمية منها:

أ- الآثار السلبية لفيروس "كوفيد-١٩":

١- تأثير فيروس كورونا"كوفيد -١٩"على الاقتصاد المصري: مع افتراض انحصار أثر العدوى وإمكانية السيطرة عليه إلا أن هناك العديد من قنوات انتقال أثر هذه الأزمة إلى مصر، خاصة في ظل العلاقات الوطيدة بين مصر والصين كأهم شريك تجاري، على مستوى السلع او الخدمات وانتقالات رؤوس الأموال.

٢- انتقال الأزمة للواردات السلعية حيث يؤثر هيكل الواردات المصرية منها على انخفاض مرونة الطلب على الواردات الصناعية ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة بـ ٨٠% من الواردات، ومن ثم صعوبة ترشيدها وإحلالها بانتاج محلى.

٣- انخفاض المخزون من الخامات لدى المصانع والشركات فيتعين البحث عن أسواق بديلة، ومن ثم قد تكون أزمة فيروس"كورونا ووهان" فرصة سانحة للمنتج المحلي في الإحلال محل الواردات، بل فرصة أكبر للصادرات المصرية للنفاذ لأسواق تصديرية جديدة في ظل تراجع الصادرات الصينية اليها.

٤- تأثير فيروس كورونا على قطاع النفط : انعكست التوقعات بانخفاض النمو في الصين على تراجع الأسعار العالمية للنفط، وقلصت وكالة الطاقة الأمريكية الطلب العالمي على النفط لهذا العام، مع تأثير تفشي الفيروس الذى ظهر ديسمبر ٢٠١٩ بمدينة ووهان بالصين على معدلات الاستهلاك في الصين، الأمر الذي سيؤثر على تسعير النفط في مصر، بعد الإعلان عن تطبيق آلية التسعير التلقائي على بعض المنتجات البترولية منذ يوليو عام ٢٠١٩، على أن يتم مراجعتها كل ثلاث شهور طبقاً للسعر برميل خام برنت العالمى، وتغير سعر الدولار الأمريكى أمام الجنيه المصرى.
٥- تأثير فيروس(١٩- COVID) على تحويلات المصريين فى الخارج: فقد ارتفعت إلى ٦.٧ مليار دولار، خلال الربع الأول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، من يوليو إلى سبتمبر، بمعدل زيادة ١٣.٦% سنوياً، وبقيمة تعادل نحو ٨٠٣.٦ مليون دولار، إلا أنه من المتوقع تبنى سياسات انكماشية من أجل تراجع أسعار النفط، ومعدل الإنفاق العام.

٦- تأثر تعاملات البورصة المصرية بسببه خلال عام ٢٠٢٠ سلبا بتطورات أداء الاقتصاد العالمي، وتقلبات الأسواق الناشئة، والتراجعات التي شهدتها البورصات، جراء تصاعد الحرب التجارية بين أمريكا والصين وإيران، وتقلب أسعار النفط، وتوجه البنوك المركزية نحو خفض سعر الفائدة وتراجع الأداء٠

٧- تأثر قطاع السياحة: ومن المتوقع تراجعها من الأسواق الواعدة بشرق اسيا، ويمتد الأثر إلى الخدمات المرتبطة بها كخطوط الطيران والفنادق، والعمالة

٨- تأثر سلة العملات(SDR 2): وتفادي الآثار السلبية للأزمة العالمية، حيث نتمتع بمزايا تنافسية أبرزها رأس المال البشري وتكاليف التشغيل، وبلغت حصتها في خدمات تكنولوجيا المعلومات بنحو ١٦% فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠م٠

٩- وفر البنك الدولي تمويلات عاجلة قدرها ١٢ مليار دولار لمساعدة الدول النامية فى الخدمات الصحية وتوفير الإمدادات الطبية، واللقاحات، ثم ظهر سلالات سربعة الانتقال بـ ٧٠%، مما أثار المخاوف، أطلق عليه «كوفيد -٢٠»

ب- الآثار الايجابية لفيروس كورونا - كوفيد – ١٩/ COVID-19

رغم انتشار جائحة كورونا المستجد وما تركه من آثار سلبية في حصد الأرواح واستنزاف الموارد، إلا أن له وجه إيجابي آخر. ومن إيجابياته اصدارت معظم الدول قرارات بحظر كلى إو جزئى بناء على توصيات منظمة الصحة العالمية، فانخفاض معدل التلوث نتيجة تقليل معدل انبعاث الغازات لأنخفاض الصناعة ورحلات المركبات وغيرها، وبسبب انعدام السياحة، مما أفضى إلى ارتفاع معدل نظافة القنوات المائية والمشاركة المجتمعية معاً تحت مظلة الامم المتحدة - منظمة الصحة العالمية- كما يتضح من شهادة المؤسسات الدولية على نجاح مصر وقوة اقتصادها فى التعامل مع أزمة كورونا- كوفيد/١٩، وارتفاع النمو :

١ - تعافي طبقة الأوزون ومن أبرز آثار "كورونا" الإيجابية على الأرض .
٢- انخفاض مستوى تلوث الهواء نتيجة العمل من داخل المنزل بسبب الحظر.

٣- القنوات المائية أكثر نقاء وشفافية، إثر توقف القوارب المسببة للتلوث .
٤- انخفاض معدل استهلاك الفحم والنفط، مقارنة بالفترة نفسها عام ٢٠١٩م.
٥- انخفاض في الإنتاج بنسبة ١٥% إلى ٤٠%، ببعض القطاعات الصناعية٠
٦- العمل بالمنزل مفيد للبيئة، لتقليل نحو ٣٠٠ مليون طن من انبعاث الكربون.
٧ – تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري مع اتجاه ركود الاقتصاد العالمي.
٨- انخفاض الاستيراد وتوفير العملة الصعبة، وتطور انشطة الصناعة المصرية.
٩- تطور منظومة الابحاث الطبية وصناعة الادوية والمستلزمات واللقاحات .٠
١٠- شهادة صندوق النقد الدولى، وتوقعات ايجابية لأداء الاقتصاد المصرى. لزيادة الاحتياطى والإيرادات السياحية، ومشروعات البنية التحتية، والاستثمارات.

المبحث الثانى

التحولات الاقتصادية فى جمهورية البرازيل الاتحادية

مقدمة:

شهدت البرازيل العديد من التحولات الاقتصادية فى نصف القرن السابق، حيث تحولت من دولة فقيرة تعاني من الديون الخارجية إلي سابع اكبر اقتصاد علي مستوي العالم، نتيجة نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي التى شهدته ولكنها عانت في السنوات الماضية من الانكماش الاقتصادي٠ وتهدف الدراسة إلى فهم سياساتها الاقتصادية التي أدت إلى نقل دولة البرازيل من هوة الإفلاس إلى قمة التقدم الاقتصادي فى العالم، ونقل بعض الطبقات الفقيرة إلى الطبقة الوسطى٠حيث تملك مقومات طبيعية منها:

١- الموقع : تقع في شمال شرقي أمريكا الجنوبية ، ولها حدود سياسية مع دول أمريكا الجنوبية إذ تحدها من الشمال سورينام، وفنزويلا، ومن الغرب كولومبيا، وبوليفيا ومن الجنوب الأرجنتين وواجهة على المحيط الأطلسى.

٢- بلغ عدد سكانها طبقاً لإحصائيات أول عام٢٠٢٠ نحو ٢١٢ مليون نسمة، وتحتل البرازيل المرتبة الخامسة من حيث تعداد السكان في العالم ٠ولغتها الرسمية: هى البرتغالية، واللغة الإنجليزية، والعملة الرسمية للبرازيل: الريال البرازيلي.

٣- العاصمة: تعتبر برازيليا (Brasilia) العاصمة الفيدرالية للبرازيل حالياً، وتضم منطقة أثرية (١١٢كم٢) وسبقتها مدينة سالفادور ثم مدينة ريو دي جانيرو وسنتناول موضوعات التحولات الاقتصادية بالبرازيل، بشيء من التفصيل كلآتى:

أولاً: مراحل تطور اقتصاد البرازيل على مدى ثلاثة عقود.٠
ثانياً: تطور اقتصاد البرازيل خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١م.
ثالثاً: تطور اقتصاد البرازيل خلال الفترة من ٢٠١٢حتى ٢٠١٩م.
رابعاً: الدروس المستفادة من تجربة البرازيل الاقتصادية.

أولاً- مراحل تطور التحولات الاقتصاد البرازيلى علي مدي ثلاثة عقود:

عند استعراض ملخص طبيعة الأوضاع الأقتصادية في البرازيل، يتضح مايلي :

١- سبعينيات القرن العشرين: تبنت الحكومة سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، ومنعت الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي وتحالفت مع الرأسمالية الوطنية والأدارة الأمريكية، وإقترضت لتنفيذ مشروعات تنموية، فخلف ديونًا كبيرة شكلت عبئًا فى المستقبل.
٢- ثمانينيات القرن العشرين : واجهت فيها أزمة الديون (Debt crisis)، خاصة بعد السياسات الاقتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، وتميزت بمحاولات عديده للسيطرة على ارتفاع التضخم، بتراجع معدلات النمو.

٣- تسعينيات القرن العشرين تم الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة لحكومات مدنية متعاقبة، وسارت نحو السياسة الرأسمالية وتبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة السوق، والخصخصة والتحرير الاقتصادي طبقاً لتوجيهات صندوق النقد والبنك

الدوليين ، التى أدت إلي تقدم مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث أنها أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدي إلي مزيد من البطالة وتراجع حاد في الانتاج المحلي ومن ثم تراجع معدلات التصدير وارتفاع معدلات الفقر أكثر٠ لذا فاستقرار الاقتصاد لا يعني نموا حقيقيا في الانتاج ولا تقدما في مستوي دخل الافراد بل حل مشكلة البطالة والفقر والدين العام المرتفع والتضخم وغيرها.

٤– نظرة على سياسات كاردوسو"الرئيس السابق فى الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) محاولات للإصلاح بوضع خطة "الريال" لتحقق دمج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد العالمى، مع تبنى سياسات السوق الحر والاستدانة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي من ١٥٠ الي ٢٥٠ مليار دولار، وتضخم في الدين وانعدام الثقة في اقتصاد البرازيل من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب ، وترك الحكم مخلفا مشكلات اقتصادية تلقى بظلال الإفلاس٠

٥- دور البرازيل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية زمن الحرب الباردة، تمثل نقطة تحول في العلاقات والنظام الدولي المعاصر، بظهور نظام جديد، تعدد اراء الباحثين في وصفه، فمن قال:" بأنه نظام يقوم على قطبية أحادية، أو بالتعددية القطبية، وثالث يرى"بأنه في مرحلة سيولة وتحول لم يتحدد في النظام الدولي ٠

٦ - صعود البرازيل كاقوى ذات اقتصاد متنامي ومنتظم وتمتلك مقومات كبيرة في مجال التفاعل الدولي، وممارسة أدوار بارزة على المستوى الدولي، وتفتقر إلى القوة العسكرية الكافية مقارنةً بأمريكا، كما لا تمتلك القوة الاقتصادية التي تجعلها مهيمنة منذ نهاية نظام القطبية الثنائية، ومن القوى الصاعدة والمتوسطة.

٧- شهدت ساحة العلاقات الدولية ، سياسات تترجم صعود دول متوسطة النفوذ والقوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما قبلها، وصعود اليابان والصين.

٨- برزت كواحدة من القوى الصاعدة في النظام الدولي وترجمه حقيقية لمكانتها كقوة إقليمية في أمريكا الجنوبية، وقائدة بين الدول النامية، وصاعدة في العالم وتقوم

سياستها باحترام السيادة الوطنية، وتسوية المنازعات بطرق سلمية، حيث تستند على دبلوماسية متعددة الأطراف، و بصفتها عضوًا في الأمم المتحدة.

٩- توليها قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ، وحفظ السلام الدولية في تيمور الشرقية وغيرها وتؤكد سياستها الخارجية على التكامل الإقليمي من خلال السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (الميركوسور)، ومن عبر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (الأوناسور)، وتلتزم البرازيل بالتعاون مع الدول الناطقة باللغة البرتغالية في العديد من المجالات، وتشمل التعاون العسكري، والاقتصادى غيره.

١٠- رؤية لولا دا سيلفا لدور ومكانة بلاده في النظام الدولي من خلال سياسته الخارجية يعبر عن حس قوي بالثقة بالنفس في إطار التحركات الدولية للبرازيل بكونها قوة كبرى تمتلك مقومات الريادة، للاضطلاع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي في العديد من القضايا الدولية، منذ سبعينيات القرن العشرين.

ثانياً: تطور اقتصاد البرازيل خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١م:

تولى "لولا دى سيلفا" الرئاسة وجعل للأغنياء حقوقا، ومنح الفقراء إعانات لحياه أفضل٠لذا تبني سياسة يسارية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، مع أنتهاج سياسة ليبرالية تفوق تطلع الرأسماليين لحماية استثماراتهم من خلال برنامج "لولا" الاقتصادي:

أ- السياسة المالية: تم تنفيذ برنامج للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة، ولم يتراجع "لولا"عن برنامج سلفه "كاردوسو"، حيث لجأ للمكاشفة لدعم الفقراء له، وخفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني، وتلقى ٢٠٠ مليار دولار استثمارات (من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١) لرفع الطاقة الإنتاجية.

ب- السياسة النقدية: تغيير سياسة الإقراض، وتوفير تسهيلات ائتمانية، وخُفض الفائدة من ١٣ % إلى ٨.٧٥ % للمشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل للفقراء.

جـ - التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن: تمتلك أراضى زراعية شاسعة وانهار وأمطار ومناخ جعلها منتجة للمحاصيل، واعتمدت على تصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام فى بداية حكم "لولا"، وقبل الأزمة العالمية فى ٢٠٠٨م.

د-التوسع في الصناعة: بالاهتمام بالصناعات البسيطة والغذائية والجلدية والنسيج بهدف التصدير٠ودعم الصناعات المتقدمة في العقد الأخير(سيارات، طائرات).

هـ- إجتذاب السياح: بابتكار سياحة المهرجانات الجماهيرية، لإنعاش الاقتصاد.

و- علاج الفقراء: ببرنامج "لولا" الإصلاحي الاقتصادي برفع مستوي الدخل، بـ (بولسا فاميليا) ، الذى بدأ منتصف التسعينيات في عهد "كاردوسو"، واستمر في توسيعه، وبلغ إجمالي الإنفاق عليه بـ ٠.٥ % من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة بـ ٩ مليار دولار ويعطى معونات مالية للأسر الفقيرة لرفع وتحسين معيشتها،(من يقل دخلها عن ٢٨ دولار شهريا) وربطها بالتزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم وحصول الأطفال على اللقاح بأنتظام ، وتحصل الأسرة على الدعم بعد التزامها بالشروط، وقدره ٨٧ دولار شهريا(يعادل ٤٠% من الحد الأدنى للأجر)، وتصرف عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف للام بهدف ضمان تحسين معيشة الأطفال والأسرة ، حيث وصل عدد المستفيدين إلى١١مليون أسرة، أى: نحو٦٤مليون شخص بما يعادل ٣٣% من الشعب٠حيث أنه لم يقضى على الفقر، ولكنه حرك أكثر من ٢٣ مليون فقير إلى الطبقة الوسطى ويتراوح الدخل من ٤٥٧ دولارا إلى ٧٥٣ دولارا شهريا كما ساعد (بولس فاميليا) في زيادة دخل الأغنياء من ٢% إلى ٤% سنويا .

ز- التوجه نحو التكتلات الاقتصادية : لم تكتفي البرازيل، بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد، وإنما خطت خطوات فى السياسات الخارجية من خلال منظمة (الميروكسور) وهى بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب - اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواى واوروجواى في ١٩٩١ وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا٠ وهى رابع اكبر قوة اقتصادية في

العالم، وقد اهتمت سياسة "سيلفا" الاقتصادية على مستوى العالم من "الميركوسور" ورصد الباحثون تنامي الكيان الاقتصادي الجنوبي تدهور الاتحاد الأوروبي، وشكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس BRICS- 2009) ، ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا ٢٠١٠م٠ وهو تجمع لخمس دول على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج المحلى الإجمالى لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة٠ بصفتها من اكبر الأسواق العالمية وأسرعها نموا لإتباع سياسات التقشف وزيادة الاستثمارات والإنتاج بتشجيع الصناعة والزراعة والسياحة بهدف خلق فرص عمل وزيادة الدخل، لأن البرازيل دولة كبيرة في عدد السكان كان اغلبهم يعانى الفقر الشديد، ولكن مع تحسين الدخل أصبحت هذه الطبقة تمثل قوة شرائية ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية، خلال الأزمة العالمية في ٢٠٠٨، حيث حققت ، نموا بلغ نحو ٥.١% باعتبارها اقتصاداً مغلقاً.

ثالثاً: تطور اقتصاد البرازيل خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠م:

عانت البرازيل من حالة الانكماش الاقتصادي بسبب قضايا الفساد التي هزت أركان أعلى المستويات في المجتمع البرازيل من بينها اتهامات للرئيسة" ديلما روسيف"بالتلاعب غير القانوني في حسابات حكومية مما أدى إلى عزلها بالإضافة إلى فضائح فساد تورطت فيها بعض من أكبر وأشهر الشركات البداية من قضية الفساد المالي التي هزت دولة البرازيل عام ٢٠١٣ وهذا على خلفية فضيحة شركة بتروبراس النفطية المملوكة للدولة والتي تعد واحدة من أكبر ٢٠ شركة في مجال النفط في العالم، ونتحدث عن نظام رشاوي من قبل عملاقة النفط يستفيد منه السياسيين في البلاد وأولهم"ديلما روسيف"رئيسة البرازيل والتي تمت تبرئتها من قبل الإدعاء العام٠ ثم شهدت البلاد احتجاجات واسعة على ارتفاع تسعيرة حافلات النقل العام، ثم اندلعت احتجاجات أخرى عام ٢٠١٤م، بسبب استضافة "كأس العالم " الذي كان السبب الرئيسى فى استنزاف إقتصاد البرازيل.

واستمرت رئيسة البرازيل في منصبها، لكن الأوضاع الإقتصادية الساكنة تدهورت أكثر. كما ادي تراجع الاقتصاد الصيني الأكبر في مجموعة"بريكس" إلى انخفاض الطلب على السلع وتراجع أسعارها. مما ادي الي فقدان ثقة المستثمرين في اقتصاد البرازيل وانكمش بواقع ٣.٦ % عام ٢٠١٦، وتراجع النشاط الاقتصادي بواقع ٨ % مقارنة في ديسمبر عام ٢٠١٤م وتضررت جراء انخفاض أسعار السلع ووجود أزمة سياسية قوضت الثقة وانكماش الاقتصاد وزيادة معدل البطالة بـ ٧٦ % نحو ١٣ مليون شخص، ويمثل ١٣ %من السكان٠ وزاد التضخم والعجز الخارجى رغم انخفاض النمو إلى الصفر تقريبا٠ويعنى انها تنفق أكثر مما تنتج، وفى عام ٢٠١٦، شهد ارتفاع العجز الخارجى إلى ٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ووصل العجز إلى مستوى غير مسبوق منذ عام٢٠٠٠م، وتعتبر الفترة الاكثر بسبب الاضطراباًت، فزاد الإنفاق بالعملة الصعبة، وينبغى تمويليه من تدفقات الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الانتاجى وتم تمويل نحو ٧٥٪ من هذه الاصول المالية عن طريق الاستثمار الأجنبى من القروض بهدف تغطية العجز الخارجى٠وسجلت فائض بين عامى ٢٠٠٣م و٢٠٠٧م فى الحسابات الخارجية لارتفاع أسعار الصادرات وسعر صرف الريال البرازيلى، ورغم انخفاض الاستهلاك مع انخفاض أسعار الصادرات، وارتفاع التكلفة، وأثر ذلك على مبيعات السلع الصناعية خارجياً، وتراجع المستثمرين الأجانب لتمويل العجز ونظرا للتغيرات فى مجال التمويل الدولى والتجاوزات للبرازيل، فقد انعكس على انخفاض قيمة الريال البرازيلى مقابل الدولار. وفى مطلع ٢٠٠٠عادت الديون الخارجية وتراجع الاحتياطي من العملة الصعبة، وبلغ العجز التجارى نحو٤ % من الناتج المحلى الإجمالى، وتسببت فى خفض الاستثمار الاجنبى المباشر، وانخفاضاً حاداً فى قيمة الريال مقابل الدولار وزاد التضخم والركود، رغم إن اقتصاد البرازيل خلق نوعاً من المناعة إلا أن الاضطرابات الاخيرة خلقت حاله من المخاطرة للمستثمرين فانخفض ضخ ارصدتهم فى الاسواق بسبب ركود الاقتصاد، والتعليم والصحة وغيره، وتتطلب ظهور أفكار جديدة مثل فرض ضريبة استثنائية على الاملاك، لتخفيض الدين العام، كما فقد أعطى ذلك أملا كبيرا فى العودة مرة

أخرى إلى مدار التوازن، وفى مرحلة جديدة، حيث يشير التقرير فى الربع الثانى من ديسمبر ، انكمش اقتصاد البرازيل، بـ ٠,٦% بعد ٦ أشهر من الركود، وانخفاض ٠,٢% فى الربع الأول، إلا أنه قد زاد الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٠,٧%، ورغم التحسن الملحوظ فى الشهور الماضية ، تعتبر من الناحية الفنية فى ركود، وهذا لم يحدث منذ الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ووضع استراتيجية لحل مشكلة الانكماش، استناداً لركائز التوازن المالي والمسئولية الاجتماعية، لعلاج "الركود"، واستعادة المصداقية بقيام الحكومة بتقليل ارتفاع معدل اسعار الفائدة والحد من التضخم، والعمل على تفعيل وزيادة الإنتاج.

رابعاً:الدروس المستفادة من تجربة البرازيل الاقتصادية:

١- **توفير الإرادة السياسية والشفافية**: التى تترجم البرنامج إلى سياسات تحقق أهداف التنمية المستدامة، أمام الصعوبات٠ وواجه "لولا" صعوبات في بداية حكمه ومنها التزامه ببرنامج التقشف، وتم اختياره لدعم الفقراء، بدعم من الشعب.

٢- **وصل "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا" إلى الحكم** بعد ١٧ عاما من التحول الديمقراطي، وبناء دولة مدنية مؤسسية بعد حكم عسكري قمعي٠ وحقق التقدم الاقتصادي استمراراً لعهد "كاردوسو"و"بولسا فاميليا" مبادرة اجتماعية للأسر الفقيرة بشرط تطعيم الأبناء لوقايتهم والأنتظام بالدراسة، وإنشاء منظمة (الميروكسور)
٣- **التقدم بالعدالة الاجتماعية**: ومراعاة حقوق الأغنياء، وزيادة فرص العمل لتحسين حالة الفقراء، بإعانات ورفع الحد الأدنى للأجور، لتقليل نسبة فجوة الفقر.

٤- **برنامج (بولسا فاميليا):** قدم أقساط مالية للفقراء مشروطه بالتعليم الأبناءوبهدف تخفيض أعداد الفقراء وتشجيع الأسر على الاستثمار في أطفالها، وحماية الفقراء.

٥- **تطوير الإنتاج الزراعي والصناعي**: للحماية من بعض الازمات العالمية.

٦- البرازيل الاتحادية : تقع في إقليم خال من النزاعات المسلحة نسبياً لذا انخفض الإنفاق العسكرى، وحويل للتنمية لكسر توارث الفقر بين الأجيال الحالية والقادمة.

٧- ارتفاع واردات البرازيل من مصر: ٢٦٠ مليون ٢٠١٧(أسمدة وقطن) .

٨- بلغت صادرات البرازيل لمصر: ٣.٠٨ مليار ٢٠١٨ بدل ٢.٤ مليار دولار عام ٢٠١٧(لحوم وسكر وخشب،،،،) وسجلت صادرات مصر غير البترولية ٢١ ملياراً.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج: أن الصحة والتعليم لهم دور فى زيادة فرص تحقيق التنمية المستدامة نتيجة تنمية رأس المال البشرى، وانخفاض التنمية البشرية بالدول نتيجة زيادة معدل الفقر والجهل والمرض والبطالة والعشوائيات بكلٍ من مصر والبرازيل، بسبب عدم رفع الحد الأدنى للأجور والفساد والارهاب، كما أن قوة الدول لا تقاس بالقوة العسكرية الأن بل تقاس بمدى تحسين البيئة والتعليم والخدمات الصحية.

ثانياً:توصيات: تغيير وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية والادارية من اجل زيادة معدل الاستثمار والادخار والنمو، وتنقية منظومة الدعم والبطاقات الذكية من أصحاب الثروة والإبقاء على محدودى الدخل وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل، ونشر الحوكمة والحكومة الالكترونية والرقمنة، من اجل حياة كريمة.

قائمة المراجع

أولاً:الكتب والرسائل العلمية والتقارير والمجلات باللغة العربية:

أ-الكتب:

-توماس باترسوت.التغييروالتنمية فى القرن العشرين.ترجمةعزة الخميسى.سنة٢٠٠٦

- حسام الدين.(٢٥١).اقتصاد اخضر ودوره فى التنمية المستدامة. وزارة التخطيط

- خالد قاسم.التنمية المستدامة والجودة.إسكندرية:الدار الجامعية مصر٠سنة٢٠١٥م.

-رمزى زكى. مشكلة التضخم فى مصر.الهيئة المصرية العامة للكتاب٠سنة١٩٨٠م

-عبدالرحمن يسرى. تطورالفكر الاقتصادى.الدار الجامعية بالإسكندرية.سنة١٩٩٨م٠

-عبدالخالق فاروق.مأزق الإقتصاد المصري-كيفية الخروج.دار الشروق٠سنة٢٠١٣م

-محمد صادق إسماعيل.التجربة البرازيلية.لولادى سيلفيا.العربى للنشر٠سنة٢٠١٣م.

- ميشيل تشوسودوفسكي. عولمة الفقر. ترجمة: محمد مستجير مصطفى.الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة٠سنة٢٠١٢م ٠

ب- رسائل علمية : - داليا عادل رمضان الزيادى . دور الجمعيات الاهلية فى تحقيق التنمية البشرية فى مصر– دراسة مقارنة. كلية تجارة جامعة عين شمس. رسالة دكتورا٠١ ٠سنة ٢٠١٢ م ٠ - وسيم رزق الله. تحليل أثر اللامركزية المالية على الإنفاق العام بقطاع الخدمات الصحية بمصر. معهد الدراسات والبحوث البيئية. عين شمس. رسالة دكتوراة ٢٠١٤م

جـ - بنك وتقارير ومجلات : تقارير عن التنمية فى العالم– الصادرة عن البنك الدولى: مركز الأهرام للنشر والترجمة - تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائىUNDP

د- مواقع الكترونية للمنظمات الدولية:

منظمة الأمم المتحدة: www.un.org

منظمة العمل الدولية: www.oit.org/public/french/index.htm

منظمة الصحة الدولية www.who.int (OMS)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية www.unctad.org (CNUCED)

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: http://www.unep.org/french (PNUE)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو : www.unido.org/fr

منظمة الأغذية والزراعة = الفاو: http://www.fao.org/index_fr.htm

منظمة التجارة العالمية www.wto.org/indexfr.htm (OMC)

صندوق النقد الدولي www.imf.org (FMI)

ثانياً: كتب ومجلات وتقارير باللغة الانجليزية :

Larry Ruhtar. The Rise of Brazil: The Story of the country is witnessing .the transformation.US: Dar Palgrave Macmillan- 2012

MACEIÓ. Happy families: An anti-poverty scheme invented in Latin America is winning converts worldwide. The Americas : Brazil in The Economist print edition. (Feb 7th 2008)

Jeffrey G. Sachs. The SustainableEra Columbia University-2015

J. Holton Wilson and J. R. Clark,.Partial Economics, Concepts2010

Michel Chossudovsky. The Globalization of Poverty 2003

Michael P. Todaro. Economic Development, 12th Edition (Stephen C. . Smith, George Washington University)2015

by Jonathan Haughton and Shahidur R. Khandker. Handbook-. 2009

Blewitt, John. Understanding Sustainable Development (2nd ed.). London: Routledge. ISBN 9780415707824. Retri 2015

Bringing human health and wellbeing back into sustainable development. In: IISD Annual Report 2011- 2012. http://www.iisd.org/pdf/2012/annrep_2011_2012_en.pdf

.Brown, L. R. World on the Edge. Earth Policy Institute. Norton-2011